



الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

«النفط الكويتي» بـ68,8 دولارا

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 3 سنتات ليبلغ 68,8 دولارا بزيادة 0,4%، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية، انخفضت أسعار النفط خلال تداولات أمس متأثرة بزيادة مخزونات الخام في الولايات المتحدة وارتفاع الإنتاج الأميركي إلى مستوى قياسي مما يقوض جهود منظمة (أوبك) لخفض الإمدادات، وإن كان احتمال فرض عقوبات أميركية جديدة على إيران يبقى الأسواق في حالة من القلق، حسب «رويترز». وبلغت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت 73,31 دولارا للبرميل بانخفاض 5 سنتات بالمقارنة مع الإغلاق السابق.

الشركة افتتحت المقر الجديد لمركز التحكم الموحد للعمليات

الجاسم: «الكويتية» تستهدف نقل 4,5 ملايين راكب.. بحصة سوقية 50%



الشيخ سلمان الحمود ويوسف الجاسم خلال جولتهما في المركز الجديد



الشيخ سلمان الحمود ويوسف الجاسم وعماد الجولي خلال قص شريط مركز التحكم الموحد للعمليات



يمكن استخدام QR كود أو لمشاهدة الفيديو

وذكر أنه أعلن لجميع الموظفين مبادئ أساسية متعلقة بسياسات الشركة وهي السلامة بالدرجة الأولى وانضباط مواعيد الرحلات وخدمة العملاء والمسافرين وهي عوامل مترابطة لن نجعل عليها بأي شيء لأنها هي التي تعظم الإيرادات وتؤدي إلى ترسيخ ثقة الراكب في الخطوط الجوية الكويتية، والتي ترسيخ يوما بعد يوم بجهود جميع العاملين في الشركة.

ويحتوي مركز التحكم بالعمليات على قسمين الأول هو مركز التحكم والثاني هو قسم ترحيل الطائرات. وقد تم تجهيز المركز بأحدث الوسائل والأجهزة المتطورة التي تمنى القدرة على تنظيم عدد كبير من الرحلات في الوقت نفسه وتكون هذه الأجهزة قادرة على التعامل مع كل الظروف التي من الممكن أن تتأثر بها الرحلات.

فإن هذه الأجهزة التكنولوجية الحديثة في مركز التحكم تحد من حدوث الأخطاء البشرية بسبب الضغط المستمر على خطوط الطيران، ولذلك فإنها تعتبر أسرع وسيلة وأكثرها أمانا لتنظيم حركة الطيران في الشركة.

من جانب آخر، يضم مركز التحكم بالعمليات ممثلين لجميع الدوائر المعنية التي ترتبط بتشغيل الرحلات وإدارتها، وذلك لكي يتسنى اتخاذ القرارات المناسبة في حال وجود ما يستدعي إلى ذلك.

يعطي دليلا على التعاون المشترك بين سلطات الطيران المدني والخطوط الكويتية. وذكر أن المركز أسس على أحدث أجهزة تقنية موجودة اليوم في عالم الطيران، مشددا في الوقت ذاته على أن «الكويتية» تحرص على الحصول على أحدث ما توصلت إليه التقنيات في عالم الطيران بالمركز الأول، فيما تأتي التكلفة بالمركز الثاني.

وقال الجاسم: «من واقع مسؤوليتنا أيضا لا نلتفت إلى التكاليف المتصلة بالأنشطة المتعلقة بسلامة الطيران والطائرات وأرواح الركاب، فهي لدينا فوق أي اعتبار وتأتي بالدرجة الأولى في مركز اهتمامنا، ولا تعني التكلفة لنا شيئا في مقابل توفير هذه الخدمات، كما نسعى إلى ألا تكون التكلفة حائلا دون تقديم خدماتنا للركاب.»

التقنية في العالم خصوصا بما يتصل بحركة الطائرات التي تتصل بالدرجة الأولى بسلامة الطائرات والعمليات وأيضا انضباط العمليات من حيث توقيت الرحلات.

وقال إن مركز التحكم يقدم خدمات مباشرة لقائد الطائرة بدءا من مغادرته منزله وتوجهه لتسلم مهامه وصولا إلى تحريك الطائرة وخلال فترة الرحلة الجوية ومن ثم الوصول إلى الوجهة المحددة، وذلك من خلال عملية اتصال مباشرة ومستمرة بين المركز والطائرات وقائديها.

وأعرب الجاسم عن شكره للطيران المدني لحضورها حفل افتتاح المركز الجديد، وقدم الشكر إلى رئيس الطيران المدني الشيخ سلمان الحمود، ونائب المدير العام للطيران المدني لشؤون سلامة الطيران والنقل الجوي م. عماد الجولي، إلى جانب المسؤولين في الطيران المدني، وهو ما

متوقعا رفع التعليق بحلول 20 مايو الجاري.

وشدد الجاسم على أن «الكويتية» لها سجل حافل يمتد لأكثر من 64 سنة من خدمات الصيانة للشركات الأخرى، وإن «الكويتية» تقوم بأعمال صيانة لنحو 138 شركة طيران على مستوى العالم في الكويت وخارجها.

مركز التحكم وحول مركز التحكم بالعمليات الجديد قال الجاسم إن «الكويتية» سعيدة للغاية بافتتاح المركز الذي يتحكم بتشغيل الطائرات وعمليات الحركة اليومية وتشغيل الطائرات في جداولها اليومية، مشيرا إلى أن الشركة راغت في المركز الجديد أحدث الأسس والأساليب التقنية المعتمدة عالميا ومحليا من سلطات الطيران المدني وهو جزء من حرص الكويتية كشركة طيران على مواكبة التطورات

الدولية المعمول بها عالميا. ويشأن ما يدور حول خلاقات بين الطيران المدني ووزارة الداخلية بشأن معدات التفحيش الأمني بالمطار، قال «لا أتصور أن هناك خلاقات، أكيد هناك سعي حثيث من جميع السلطات لتحقيق أفضل تعاون ممكن فيما بينها في سبيل خدمة الراكب، والتشديد في المطار وصلت إلى مراحل متقدمة تقرب من 100% بجهود ومتابعة الطيران المدني.

وشدد على أن المطار الجديد سيساهم بشكل كبير في تطوير الخدمات المقدمة لركاب «الكويتية» وتسهيل حركة السفر وتخفيف الضغط عن المبنى الحالي للمطار حيث يستوعب هذا المبنى (رقم 4) نحو 4,5 ملايين راكب سنويا مع توافر 1800 موقف للسيارات، مؤكدا استمرار الكويتية في نهجها على تقديم أفضل الخدمات للمسافرين وفقا للمعايير

المستخدمة لذلك المطار، ونأمل من تصف أو نهاية يونيو المقبل، ولكن كل هذا يعتمد على تاريخ التسليم الرسمي من قبل الطيران المدني من المغاوير الرئيسي للمطار، مشيرا إلى أن الاستعدادات تسير على قدم وساق، ومراحل البناء والتشييد في المطار وصلت إلى مراحل متقدمة تقرب من 100% بجهود ومتابعة الطيران المدني.

وشدد على أن المطار الجديد سيساهم بشكل كبير في تطوير الخدمات المقدمة لركاب «الكويتية» وتسهيل حركة السفر وتخفيف الضغط عن المبنى الحالي للمطار حيث يستوعب هذا المبنى (رقم 4) نحو 4,5 ملايين راكب سنويا مع توافر 1800 موقف للسيارات، مؤكدا استمرار الكويتية في نهجها على تقديم أفضل الخدمات للمسافرين وفقا للمعايير

نطمح للفوز بحصة الأسد في مطار الكويت

«الطيران المدني» توقع 8 مايو الجاري اتفاقية تشغيل المطار

المساند الجديد

بدء تشغيل المطار

المساند يونيو المقبل..

والمقاوم يسلم المبنى

الشهر الجاري

قال رئيس مجلس الإدارة في شركة الخطوط الجوية الكويتية، يوسف الجاسم، إن الشركة تخطط لنقل 4,5 ملايين راكب سنويا، وتطمح الشركة للفوز بحصة الأسد في مطار الكويت الدولي وبحصة سوقية تصل إلى 50% من الأسواق المباشرة، مشيرا إلى أن «الكويتية» تسعى دائما إلى المنافسة الشريفة فيما بين الشركات الأخرى الزميلة العاملة في الكويت سواء كانت كويتية أو أجنبية.

حديث الجاسم جاء على هامش افتتاح «الكويتية» المقر الجديد لمركز التحكم الموحد للعمليات والذي تم تشييده أمس بحضور رئيس الإدارة العامة للطيران المدني الشيخ سلمان الحمود وقيادات الطيران المدني ومديري دوائر الشركة.

وأوضح الجاسم أن مبنى المطار المساند الجديد (تي 4) في مطار الكويت الدولي هو حلم تنتظره «الكويتية» ويتوقع أن يتم تسليم المطار للطيران المدني خلال هذا شهر مايو الجاري، متوقعا تسلم الشركة للمطار خلال الشهر الجاري.

وأكد الجاسم أن سلطات الطيران المدني ستوقع اتفاقية تشغيل المطار المساند الجديد مع مؤسسة «أنش» العالمية للمطارات الكورية التي تعد أحد أبرز المؤسسات العالمية لتشغيل المطارات في 8 مايو الجاري، على أن تكون الخطوط الكويتية



الحضور خلال استماعهم لشرح حول دور المركز



المقر الجديد لمركز التحكم الموحد للعمليات

154 مليون دولار صافي مشترياتها منذ بداية 2018

المؤسسات الأجنبية تواصل الشراء المكثف على الأسهم الكويتية

صافي تعاملاتهم مشتريات بقيمة 12,12 مليون دينار.

الخليجيون

رافق الخليجيون مبيعات الكويتيين ليقابلوا معا مشتريات الأجانب، حيث حققت الاستثمارات الخليجية بالبورصة الكويتية صافي بيع منذ بداية العام وصلت قيمته إلى 23,3 مليون دينار. ويأتي صافي الاستثمار البيعي للخليجيين بضغط من مبيعات المؤسسات بصادي استثمار يبعي بـ 21,6 مليون دينار فيما بلغ صافي تعاملات الأفراد بيع بقيمة 84 ألف دينار، بالإضافة إلى صافي بيع من قبل المحافظ الخليجية بقيمة 664 ألف دينار.

مكاسب سوقية

سجلت البورصة الكويتية تراجعاً في القيمة الراسمالية لتبلغ بنهاية أبريل الماضي نحو 26,9 مليار دينار مقابل 28,85 مليار دينار بنهاية شهر مارس الماضي لتبلغ بذلك خسارتها خلال أبريل الماضي نحو 1,9 مليار دينار، فيما سجلت منذ بداية العام خسائر سوقية بقيمة 300 مليون دينار.

حول الأحداث الرئيسية للمؤشر، خاصة قبل الإراج على مرحلتين في سبتمبر وديسمبر المقبلين.

الكويتيون

اتجه الكويتيون لبيع أسهمهم في البورصة الكويتية كمحصلة لتعاملات الشهور الأربعة الأولى، حيث حقق صافي استثماراتهم بيعاً بقيمة 14,3 مليون دينار بضغط من الصناديق الكويتية.

وسجلت الصناديق الاستثمارية المحلية صافي بيع على الأسهم بقيمة 37,8 مليون دينار بعد تسجيل عمليات شراء بقيمة 87,46 مليون دينار قابلها عمليات بيع بقيمة 125,3 مليون دينار. وسجلت المؤسسات صافي شراء بقيمة 282 ألف دينار بعد تسجيلهم عمليات شراء إجمالية بقيمة 128,2 مليون دينار قابلها عمليات بيع بقيمة 127,9 مليون دينار. وأظهرت حصيلة تعاملات فئات المستثمرين بالبورصة الكويتية وصول مشتريات الأفراد الكويتيين إلى 398 مليون دينار مقابل مبيعات 386 مليون دينار ليبلغ

الأبحاث بضع المستثمرين الأجانب قرابة 800 مليون دولار بالأسهم القيادية المدرجة بالبورصة الكويتية على أثر الترقى، حسبما ذكرته أبحاث «هيرميس» في أحدث تقاريرها.

يذكر أن تقريراً حديثاً لوحدة أبحاث أرقام كابيتال أكد أن عام 2017 سجل عمليات شراء صافية من قبل الأجانب على الأسهم الكويتية، لاسيما في النصف الأول من العام بعد الارتفاع القوي الذي سجلته تعاملات الأجانب مع نهاية 2016، مشيراً إلى أن صافي تعاملات الأجانب سجل ذروته في سبتمبر 2017 قبل قرار مؤشر فوتسي بالانضمام إلى مؤشر الأسواق الناشئة وبإجمالي صافي بيع 12,3 مليون دينار على مدى الشهرين، وعادت مرة أخرى في يناير إلى 3,9 ملايين دينار و9,0 ملايين دينار في فبراير من صافي الأجنبية إلى الشراء قبيل إعلان مارس بالجدول الزمني للانضمام إلى فوتسي. وقال التقرير إنه بعد عام قوي من الاهتمام الأجنبي بالسوق الكويتي خلال 2017، فإن التوقعات ترجح استمراراً في رؤية الاهتمام الأجنبي



دولار) استثمارات في الأسهم الكويتية، حيث باع الأفراد الأجانب واتجهت المؤسسات والصناديق إلى الشراء بقيمة 63 مليون دينار فيما سجل الأفراد الأجانب صافي بيع بقيمة 3,4 ملايين دينار. وبحسب محللين، تنتهج المؤسسات والصناديق الأجنبية استراتيجية لبناء مراكز شرائية جديدة تضيف لاستثماراتهم في البورصة خلال العام الحالي بالتزامن مع ترقية البورصة الكويتية التي مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة وتوقعات بيوت

مشترياتهم فيه نحو 12,7 ملايين دينار. ويأتي تحقيق الأجانب لصافي شراء خلال تعاملات أبريل الماضي بدعم من مشتريات المؤسسات والشركات الأجنبية بـ 11,4 مليون دينار، ومشتريات لصناديق استثمارية أجنبية بقيمة 1,6 مليون دينار وأداء ضعيف للأفراد الأجانب خلال الفترة نفسها، حيث سجلوا مبيعات بقيمة مليون دينار. وخلال العام الماضي ضخ الأجانب 60 مليون دينار (ما يقارب 200 مليون

الشهور الأربعة الأولى من العام شراء بقيمة 37,7 مليون دينار تعادل 124,4 مليون دولار بدعم مؤسسي وغياب من الأفراد الذين سجلوا صافي بيع بقيمة 172 ألف دينار فقط. وخلال شهر أبريل، واصل الأجانب ضخ استثمارات في البورصة للشهر الرابع على التوالي وبأعلى مستوى منذ عام 2014، حيث ضخ المستثمرون الأجانب في الأسهم الكويتية 12,1 مليون دينار وبنفس الوتيرة عن شهر مارس الذي بلغت

124 مليون دولار

صافي تعاملات

الأجانب بالبورصة

في 4 أشهر

ثقة الأجانب

بالأسهم الكويتية

ترتفع وعزوف

كويتي

37,8 مليون دينار

مبيعات الصناديق

الاستثمارية

المحلية منذ بداية

العام

أحمد عوض

واصلت التدفقات الاستثمارية من المؤسسات الأجنبية على الأسهم الكويتية وتيرتها المتسارعة للشهر الثاني على التوالي لتبقى عند أعلى مستوى في 4 سنوات بالتزامن مع خطوات خصخصة البورصة وإصلاح البنية التحتية لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. وسجلت المؤسسات الأجنبية عمليات شراء على الأسهم الكويتية بلغت في الشهور الأربعة الأولى من العام 112,4 مليون دينار تعادل 371 مليون دولار، مقابل 65,6 مليون دينار لعمليات بيع لبلغ صافي تعاملاتهم منذ بداية العام نحو 46,8 مليون دينار تعادل 154 مليون دولار.

وعلى عكس المؤسسات، اتجهت الصناديق الاستثمارية الأجنبية إلى البيع بصادف بيعي بقيمة 8,9 ملايين دينار بعد تسجيل عمليات بيع بقيمة 18,4 مليون دينار قابلها عمليات شراء بقيمة 9,5 ملايين دينار. وبلغ صافي تعاملات الأجانب بكل فئاتهم خلال